

الديمقراطية الغربية الموعودة؛ ليبيا نموذجاً

■ حميدي العبدالله

عشية قيام دول الناتو بغزو ليبيا وإسقاط نظام القذافي، لم تصفح هذه الدول عن دوافعها الحقيقية التي دفعتها إلى التخلص من نظام القذافي، رغم تعاونه الواسع مع الغرب. ومعلومٌ أنّ الهدف الحقيقي هو السيطرة المطلقة على ليبيا ونهب ثروتها، خاصة ثروتها النفطية، وتقساما بين الدول الغربية التي شاركت في العدوان، لتحديد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بل ادعت ليبيا سعت إلى إسقاط القذافي لتحقيق الديمقراطية وإقرار حقوق الإنسان، وإقامة نظام عادل بديلاً من نظام ديكتاتوري حكم ليبيا منذ عام 1969 حتى لحظة سقوطه على يد «الناتو».

لكنّ ما يحصل الآن يؤكّد عدم صحة ما روّجت له الحكومات الغربية والإعلام العربيّ الناطق باسمها والمعتبرٍ عن مصالحتها وسياساتها؛ ما يحصل الآن في ليبيا هو فوضى مسلحة، إذ تتقاتل الميليشيات المسلحة للسيطرة على مقدرات ليبيا، ويدور القتال في المناطق المكتظة بالسكان خلفا للوف مئات الجرحى والشهداء. كما تحوّلت ليبيا إلى غاية من السلاح وتحكم شرعية الغاب العلاقة بين الفصائل المسلحة، فملاأقوى الكلمة العليا. حوالت هذه الصراعات حياة المواطنين إلى جحيم، وأمسّت الديمقراطية الموعودة كابوساً وسوأماً من أيّ ديكتاتورية حتى لو كانت ديكتاتورية غاشمة ومتخلّفة مثل تلك التي ميّزت عهد القذافي.

الأخطر في كلّ ما يحصل في ليبيا الآن، ليس أنه لم يؤدّ إلى الديمقراطية الغربية الموعودة وحولّ حياة المواطنين الليبيين إلى جحيم ففسب، بل إن الصراعات المسلحة التي تودي بحياة الوف الشبّان والأمنين لا نهاية لها في وقت قريب، وهي تضع الأطراف التي سعت إلى إسقاط الدولة الليبية، بما فيها الحكومات الغربية وحكومات المنطقة التي تعاونت معها لإسقاط القذافي وبعض الأطراف الليبية التي كانت واجهت غزو الناتو، أمام خيار من اثنين: – الأول غزو بري غربي لليبيا لمواجهة الميليشيات والجماعات المسلحة، وهذا ما تقدمت به رسميا الحكومة الليبية الراهنه إلى مجلس الأمن، وبيدهي أن الغرب لن يتورط في غزو بري، بل من الصعب عليه ممارسة عدوان من الجو في ظل تداخل مواقع الجماعات المسلحة المتصارعة.

–الثاني ترك الصراعات تأخذ مداها، ما يعني أنّ ليبيا سوف تعيش عقوداً في العسكرة المسلحة، على غرار ما حصل ويحصل إلى الآن في الصومال، ولكنّ الخطير في ليبيا أنها أقرب إلى أوروبا وهي تشكل في موقعها الجيوسياسي تهديدا لدول مركزية في المنطقة تشهد اضطرابات حادة مثل مصر والسودان ومالي والجزائر وتونس، ما يعرض مصالح الغرب ودول عبدة للخطر. وبالتالي، بات واضحاً الآن مدى الانتحار في خيارات الغرب القائمة على فكرة الاستحواذ المطلق، وعدم التعاطيش حتى مع أنظمة لطالما قبلت بان تحافظ على مصالحها... شرط القبول بها.

أصنام اليمين تتساقط

مع سرخات الموت لأميركا وإسرائيل»

■ فهد المهدي

منذ انتهاء الحروب التي شنها نظام الرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح على الآن، وبعمراسم النظام البديل سياسة تحريضية متواصلة ضد «الحوثيين»، وتجييش عناصر تكفيرية وإعلامية ضدّهم، تماشياً مع ما يتطلع إليه «الإخوان» واصنامهم من آل الأمرح في الدولة لتدمير ركائز «الحوثيين» الذين أصبحوا يشكلون خطراً يهدّد معاقلمهم ويفضخ أستهثارهم بمقدرات الشعب اليمني.

بات واضحاً، اليوم الدور الذي تضطلع به جماعة «الحوثي» التي ترفع شعار الموت لأميركا وإسرائيل»، جماعة تنتمي إلى المنهج الزيدي، وقد ظهرت على مسرح الأحداث منذ الحرب الأولى بينها وبين الرئيس المخلوع، التي فجرها مؤسسها الأول السيد حسين بدر الدين الحوثي في حزيران 2004، واتتهج باسشتهاد.

التقدم الحوثي الراهن سابقة تؤشّر إلى تبدّل شروط اللعبة، فالتطوّرات الدراماتيكية للعمليات العسكرية أدت إلى سيطرة «جماعة الحوثي» على معالّل آل الأمرح في منطقتي الخمري وحوث ومحافظة عمران، شمال اليمن، وإلى انتصارات حققها «أنصار الله» ضدّ الأصنام التكفيرية من «إخوان» اليمن في محافظات الجوف على الحدود مع السعودية وحجّة على البحر الأحمر، إضافة إلى أرحب ومعقل الحوثيين في صعدة، ووصولهم إلى أبواب صنعاء المعقل الرئيسي لهذه الأصنام حيث ترتفع صافرات الإنذار في أوساطهم لتعلن نهاية وشيخة لدولتهم.

تدرك جماعة «الحوثي» جيداً أنّ لهذه الاصنام أيادي خفية تدير مؤامراتها ضمن مخطط مدروس يتحرك في صميم الواسط اليمني، وأن هناك قنابل موقوتة معدة للتفجير الواحدة تلو الأخرى لإرباك الساحة، وبينها وربما برزت شوهة استثمار «التكفيريين» لدى اللواء على محسن الأحمر لتوظيفهم في مقاتلة جماعة «الحوثي» بغية خلط الأوراق، فبعدما كانوا أعداء الأمس أصبحوا اليوم حليفاً مهما لإيقاف توسع جماعة «الحوثي» في أنحاءهم عن صنعاء لتشكيل تحدٍ جدي وعمق صراعي خطير يهدد اليمن ويحوّله إلى دولة أزمات مفتوحة ودولة مشاكل متواصلة تغذيتها عقيدة تكفيرية محرّضة على العنف، وبذلك يستنزفّن قوى الحوثي.

يرى البعض أنّ الوقت فات على مثل هذا السيناريو، فالحوثي وجماعته باتوا يتمتعون بثقة السود الأعظم من اليمنيين إذ وجدوا فيهم القدوة السياسية الصالحة لبعث الأمل من جديد في الروح السياسية والقومية التي شوهدا أصنام اليمن من سلطويين وتكفيريين. فالظروف مهية والسوائل والإمكانات متوفرة لدى «جماعة الحوثي»، ويعني ذلك التخلص من الأصنام المتقرّسة من قبل العاصمة صنعاء التي تصنع باقي الأصنام في جميع الجبهات وتغذيها مالياً وفكرياً وعسكرياً. فسلك هذه الأصنام ناتج من منهج مقلوب في مفهوم المنهجيات، تكون خلال سنوات طويلة لحكمهم لهذا البلد، وتغذّي عبر انتراحات وعقد، فاصبح أسلوب الحوار لديهم حوار سكاكين. فإلنباق والسومو والقتل بالحوادث وتعليقها على ذمة المجهول هي الغالبة لهذه الأصنام.

الصدمة خلفتها انتصارات «الحوثي» في جميع الجبهات والانهيارات البنوية في السلطة، إذ لا يمكن لأيّ صيغة أن توفّف حجم هذه الانهيارات في داخلها. هذه الصدمة حساسة ومؤثرة على صعيد الديماغوجية السلطوية اليمنية التي سعت منذ خلع الصنم الأكبر على صالح بمختلف الأساليب الأدلالية والإخضاعية لتاهيل نفسها من جديد ، مثلما كانت مؤثرة وصادمة لأطراف الغربية والعربية التي سعت منذ تسلّم السلطة لأنصام «الإخوان» وآل الأمرح إلى إعادة إنتاج النظام وتأهيله ليتوافق مع رغباتها ومشاريعها التوسعية داخل اليمن .

لذا من الصعب التوقّق بهذه الأصنام إذ أصبحت أوراquem وأوراق داعيمهم متشوهة ليويم لجماعة «الحوثيين» ففسب بل لمعظم فئات المجتمع اليمني. سقوط عمران المعقل الرئيسي لبني الأحمر، بعد مقتل قائدهم العميد الركن حميد القعشبي، وضع المسلحين الحوثيين قاب قوسين أو أدنى من العاصمة صنعاء التي لا تبعد سوى خمسين كيلو مترا، بعدما افتتح الطريق أمامهم لشن هجوم عليها إن هم رغبوا في ذلك.

رغم تصريحات جماعة «الحوثي» بأنهم يقاثلون خصوماً موالين لحزب الإسلامي «إخوان اليمن»، إلا أنّ نية تلك الجماعة لهاجة العاصمة اليمنية، إلا أن الواقع يؤكّد أنّ الانفراج في العلاقة بين السلطة و«الحوثيين» بعيداً لا يصاب منها أيديولوجية لدى «الإخوان» التكفيريين وغياب صدقية السلطة التي تمارس لغة التحريص وتستخدنها في الاتجاه الذي يخدم سياستها الأمنية والاستراتيجية.

لذا نجزم أنّ أيّ علاج ترفييعي من قبل الصنم اليمن السلطويين والتكفيريين لإعادة مذج نسور مع «الحوثيين» وفق حسابات مصلحية وزراعية يشبعة لن يوفر الاستقرار في اليمن بل سيزيّد هذا البلد استبداداً على استبداد ويطلّج زمن محتته، في حين بدأ الشعب ينتبه لوجوده ومستقبله وأمنه من خلال وعيه الحقيقي لوفرة وإرثاك مسؤوليته الوطنية في إنهاء فضول مسانته من أصنام التبعية لأميركا وإسرائيل» وأذانبهم العرب وفق اختيارهم بديلاً وطنياً يساهم في إخراج اليمن من محتته التي شكّلتها هذه الأصنام.

البناء

استراتيجيةّ «الفضوى الخلاّقة» في خدمة المشروع الصهيونيّ

دور قادة الدول المتخلّفة وأموالهم في التخريب!

■ محمد ح. الحاج

عقود ثلاثة بدأت بنظرة شك إلى حركة الرئيس الراحل حافظ الأسد التي أعطت انطباعاً بانقلابه على الاشتراكية الماركسية وابعاده رموزها من حزب البعث، وانتظر الغرب خطوته في اتجاههم لكنه لم يفعل.

بعد تشرين 1973 فهم بعضهم أنّ له مشروعاً مختلفاً، وأنّ له سياسة مستقلة حيال قضايا وطنه وأمته، فوضّع تحت المجهر وبدات الرسائل والرسلم. عشرات المبعوثين وساعات طويلة من المباحثات، ورسائل بمختلف الوسائل... توجّوها بتحريك أدواتهم في لبنان وموافقة السادات واعتقادو أنهم سيوظفونه، كما تحركوا أدواتهم في الدائل انطلاقاً من عمان وبغداد، فكان حازماً أكثر من المتوقع. ضربهم في لبنان، وفضّع أدواتهم في الداخل... واستمرّ الرسل والرسائل، وزاره كبار قادتهم، كما التقاهم في البلد المبادئ. دخلوا في لبنان فكان ردهً موجعا دفع بهم إلى الخروج؛ كان مطلوباً منه أن يستسلم تحت بافظة السلام مع العدو، وكان ترغيب وترهيب. بقي صامداً ولم يبذلّ تبديلاً، أما قراره في المشاركة بما سمي حرب تحرير الكويت فكان له برنامجهِ الخاص. حماية جزءٍ من الجيش العراقي الذي واجه القوات السورية، وفرملة الهجوم بحيث لا يجتاح العراق كاملاً وإسقاط النظام الذي سبق للأسد أن نصحه بالانسحاب فلم يستجب. ويؤيد كثير الرأي القائل بأنه نجح في فرض رؤيته، وهكذا حمى العراق. راهنا على انتقاله إلى العالم الآخر فربما يكون تطويق البديل أيسر. انتقل إلى الرحاب الأعلى، وخرجت بعض الصحف بعنوان: مات ولم يوقّع!

مقدّمات الفوضى

لم يطل الأمر بعد انتقال الأسد الكبير، إذ توافق الحرص القديم على تسليم الراية للأسد الشبلر الذي عاش أدق تفاصيل مشروع والده، وكان أمينا على خطة الوطني - القومي. ولأن دراسته في الغرب وصداقته مع بعض قادته منحه فرصة سنوات ثلاث ليستقر به الأمر. كان فيها تحت المجهر، وتكتفت الاتصالات به، لكنّهم وجدوا فيه الخلف الصلب الأمين لمن سلف، فما حاد عن نهجه، ولا أوحى

كانت تفسر تلك الصدامات بكونها عادية ومحض مصادفة، ولم يخطر في بال هؤلاء أنها بتحريض ودفق من الخارج وبأدوات داخلية.

في قراءة متأنية لهذه الحوادث يمكن للمحلل الخروج بنيتية أقرب إلى الواقع، وهي صرف ما يسمى بـ«الأقليات» عن الوقوف بجانب الدولة، نظراً إلى اتهام كل منها السلطة بالوقوف إلى جانب الطرف الأخر، أو لا بمبالاة الدولة حيال مصالح هؤلاء، أو تهيمشيم. كذلك زرع بذور الفرقة والبغضاء بين مكوّنات الشعب الواحد، وفي الوقت ذاته تلتزم الدولة بهذه القاعده بعض النظر عن النشاط المتزايد للحركة الوهابية التي وصفتها المناهج الدراسية بأنها «حركة إصلاحية». وتحت ستار هذه الحركة تنشط حركة «الإخوان المسلمين»، وتهيئ نفسها للانقضاء على السلطة بدفع من الخارج وتحت ستار كثيف من الدعاية التي تبيضن الدولة، وترافق ذلك مع تصريحات خيترية لقائدين من المحيط العربي، أطلقها حسني مبارك أو تلالا عبد الله بن الحسين، حول أنّ إيران تقوم بحركة «تشييع» في المنطقة السورية تمهيدا لوضع يدها على المنطقة. أما السبب الرئيسي فهو حركة المقاومة التي أدّلت الكيان الصهيوني عام 2006 بعد طرده من لبنان عام 2000، والمؤكّد أنّ تصريح الرجلين صدر بناء على طلب المحفل الأعظم وليس ذاتياً من منطلق إيماني بحت.

«القوس الشيعي» من طهران إلى بيروت عبر بغداد ومدشق هو تحريف للمصطلح الصويو - أميركي «محور الشر»، أو «الدول المارقة»، وكان العراق يوصد تلك الاحتلال الأميركي. التطوير حصل بعد الخروج الأميركي من العراق وتقديم خلاصة آراء مراكز البحوث في الغرب التي تنصح بامتناع دول الغرب عن التدخل العسكري المباشر عقب تجربيته الناتو في أفغانستان والعراق وما تكبده من خسائر، والتّركيز على إثارة حروب داخلية بأيدٍ محلية وأموالٍ نفطية مكسدة في بنوك الغرب، واعتماد التناقضات بين مراكز البحوث في الغرب التي تنصح بامتناع دول الغرب عن التدخل العسكري المباشر عقب تجربيته الناتو في أفغانستان والعراق وما تكبده من خسائر، والتّركيز على إثارة حروب داخلية بأيدٍ محلية وأموالٍ نفطية مكسدة في بنوك الغرب، واعتماد التناقضات بين مختلف إشكالها، العربية والطائفية والمذهبية، ولا نرى عجبا في صمت الغرب عن استهداف المسيحيين بالتهميز فالغاية تبرز الوسيلة، ونعلم أنّ قادة الصهيونية العالمية تأمروا وضخّوا بألوف اليهود لتحقيق المخطط الموضوع قبل أكثر من مئة عام، بغية كسب التعاطف وشفقة الرأي العام البسيط.

مجتمع المقاومة والدولة العميقة والعدوان على غزة

■ محمد أحمد الروسان*

السياسة معادلات حسابية، وفي السياسة وعلمها لا غنى عن الرياضيات السباسبية، وأجمل ما في الرياضيات أنها لا تكذب ولا تتناقف ولا تجامل العوالم والعقول، وأساس علم الرياضيات المنطقية الديهيات، والأخيرة هي القضايا الفكرية التي لا تحتاج إلى براهين.

تشير معظم المعلومات المرسودة والمعليات الجارية والتطورات الدراماتيكية اليومية وقراءات إحداثيات علم الإنذار المبكر، كعلم بحثي استقرائي تطبيقي لجهة ما يجري على المسرح كله في المتناقّم والإحتقانات لجهة التصعيد وفي جل مفاصله وتفاصيله، أنّ ما حصل ويحصل وسيحصل في الساحات العربية لاحقاً، هو تحريك أميركي استخباريّ لبني المجتمعات ورواها عبر توظيف الحركات الغفوية والاحتقانات الأفقية والعمودية، لإسقاط نظم سياسية انتهت دورها الوظيفي، وإصلاح أخرى ما زالت تقدّم أوراق اعتماد دورها الوظيفي المُتسق مع أجندة الحكومة الأممية الحاكمة في العالم (البلدبيريرغ الأميركي)، وصناعة نظم سياسية جديدة وميالك منها مثل «عجان نخل خاوية» إنّما بعناوين الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، عبر ما يسمّى مجازاً بـ«الربيع العربي»، ودفع الجانب الرسمي للقيام بأعمال مضادّة له تحقيقاً لاستراتيجية الفوضى الخلاّقة.

والسياسة الخارجية الأميركية وحركاتها الدبلوماسية - الاستخباريّة والسنودة دائماً وأبداً من مجتمعات الاستخبارات في العاصمة الأميركية واشنطن ذي سي، إنّ لجهة الرقائي منها، ولجهة الهجومي كذلك، توصف بأنها سياسة مرتبكة ومترددة وفوق ذلك شديدة التلّون، وخاصةً في ظل الظروف الراهنه في منطقة الشرق الأوسط، وفي نطاقات جغرافية العالم العربي. وما حدث حتّى اللحظة ويحدث وسيحدث لاحقاً، من ثورات شعبية وحركات مستمرة تقود في نهاية الأمر وفي ظل الضياع الاستراتيجي لبعض القيود التابع إلى تغير أنظمة حكم يعود بعضها إلى العصور الوسطى وإحلال البديل الفوضوية مكانها، بغية إنشاء سياقات ومسارات جديدة لنظم سياسية حديثة هي ثمرة الفوضى الخلاّقة التي أرادها «البلدبيريرغ»، نواة الحكومة الأممية والبلوتوقراطية الأميركية. فالسياسة الأميركية هي مع كل ما يخدم مصالح محرما مع الكيان العربي والكينات أخرى في المنطقة، وليس لدى واشنطن ما يمنع من إسقاط حتّى حلفائها من الغرب، تهمّيها ومصالحها وأمن «إسرائيل» فحسب. مسقطّة ذلك على دول الجوار الفلسطني المحتل، وبعض الأخر دول جوار سوري. مع التسليم بأنّ حراك الشارع العربي عبر سلسلة من متتاليات لثورات واحتجاجات شعبية، بعضها في ظاهرها مطالب اقتصادية، وفي باطنها التغيير وإسقاط الأنظمة و/أو تقليل صلاحيات المحالها، وبعضها الآخر على العكس تماماً، لكن بمستويات أقلّ حدة في سقف المطالب الشعبية، وكلها تشي بوضوح أنّ ثمة خريطة عربية جديدة، يتم تشكيلها وعبر الشعوب العربية بمركانها وعبر مستويات الضعف أحياناً والقوّة أحياناً أخرى، وتقود في نهاية المطاف إلى ثورة عنيفة، ذات عناوين متشابهة إلى درجة التناقض في الظاهر والباطن، وعبر المعرّفات العديدة في كل دولة قظرية وبحسب ظروف شارعها ومحركاته ودوافعه وأسبابه وتطالعاته.

بعبارة أخرى، يتم توظيف هذا الحراك للشارع واستثماره في إحراج وإصلاح وتفعيل الدولة العميقة، نواة النظم السياسية المستقرة أو المراد مجتمعات الأجهزة الأمنية المختلّقة.

كما يشي هذا الحراك في جانبه الغفوي أو غير الغفوي، وكيفما وصفته في بنية المجتمع العربي، بأنّ هناك وعياً ديمغرافياً سكانياً ناهضاً ومتفاعلاً، كسر حاجز الخوف المركب وقد يقود إلى نهايات الدولة القطرية العربية، بالمعنى الشعبي لا الرسمي، في اتجاه تشكيل كتلتات عربية جماهيرية ممتدة، خارج الحدود الاستعمارية لكل قطر عربي، مع توظيفات لوسائل ميديا الحديثة والشبكة العنكبوتية كأليات لتنسيق الحوادث والحروز الجغرافية الطبيعية والمصطنعة. وقطعا هذا بخلاف برجهو الأميركي والصهيوني من تحريك الشوارع العربية، ويُنظر إليه على أنه أضرار جانبية وكلاف لسياسة للحركين من الزاوية الأميركية والغربية.

كي لا نوصف بأننا مُلمون بالتفالأول أو التشاؤل أو التشاؤم فإنّ أقلّ الممكن هوّن تأسيس الدولة القطرية العربية على أساس عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، وفقاً للعبة سياسية - ديمقراطية جديدة، الجيمع فيها شركاء في صناعة القرار وتنفيذه، تؤسس لاحقاً لحالات جديدة من العلاقات بين العرب، خاصة أنّ معظم أنظمة الحكم العربي لم تتكف فقط بوضع عقود حكمها (دساتيرها) مع شعوبها في التلّاجات، بل عبّث بها عبر عمليات انتقائيّة أدّت إلى تشوهات موضوعية في مضامين

هذا المقال منشور في العدد 1547 من مجلة "الشرق الأوسط"

العقود الاجتماعية، مبقية على بعض النصوص الدستورية التي أتاحت لها القيام بما هو في صميم عملها الدستوري بينما هو بعيد وغريب عن الأصل الدستوري، تماماً كالفرق بين الثرى على الأرض والثريافي السماء الدنيا. معظم تقديرات الخبراء والمراقبين، وعلى اختلاف مستوياتهم ومشاربيهم الفكرية، تذهب في اتجاه عودة عنيفة وأمتداد للاحتجاج الشعبية في العالم العربي، لتشمل دول الخليج كلها وباقى دول العجرات العربي (هل يكون فشل الكيان الصهيوني وبعض حلفائه من عرب وغرب في إنهاء مجتمع المقاومة في الداخل الفلسطيني المحتل شرارة ذلك؟) وساحات سياسية أخرى(ضعيفة وقوية) وقد تحصل رياح التغيير الشعبية إلى مناطق خارج العالم العربي مثل الباكستان، بأشكال أكثر حدة، والهند أيضاً.

في حين أنّ بعض الساحات السياسية العربية، بنوعها الضعيف والقوي، تشهد في هذه الآونة المشحونة، خطوات وقائية استباقية للحفاظ على الاستقرار، عبر تغييرات في قطاعات حكمها، مع التعامل شبه المنفع مع حركات شارعا الأهلي وقواها السياسية المعارضة والمستقلة. تقول المعلومات إنّ ثمة طواقم سياسية واستخبارية أميركية وبريطانية، أعادت تفاعلها وتמושعاتها وإحياء أدواتها في بعض الدول والساحات العربية المرشحة للعدوى التونسية والمصرية واليمنية، واستنساخ نموذج تئوير الشارع السوري ضد نسقه السياسي، من خلال البروباغندا الإعلامية، وخلق «الدواعش»، في العراق وغيره ومدّها إلى الداخل الأردني ثم محاربها. وبعبارة أخرى، خلق الإرهاب وتسلحه ثم الانخراط في محاربته وتسليح الحكومات لمحاربه (الجانب الضدّ)، ولتقف جلسات عصف ذهني مع القيادات الحاكمة للوصول إلى صيغ جديدة لأنظمة الحكم التي ما زالت قائمة، وتركز هذه الطواقم السياسية والاستخبارية، على جيوش هذه الدول والتفاهم معها، كي لا تتغير عقيدتها العسكرية وتبقى على تقويتها القوية للرتيبات والاستراتيجيات الأميركية.

كما تتحدث تقديراً لجبهة الاستخبارات في مختلف دول المعمورة والمرفوعة إلى المستويات السياسية القيادية فيها، بوضوح عن اجتياح حركة الاحتجاجات والاضطرابات مجدداً لجميع الساحات العربية، عاجلاً أو آجلاً، ولن تسلم منها أيّ شاحة أو دولة. لكن تقارير أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية، تشير إلى أنّ ما يحصل في الشارع العربي الممتد من المحيط إلى الخليج، من فوضى خلاّقة هو ذو مخاضات متعددة لولادة معليات جديدة ومختلفة، تتفق وتتناقض مع الرؤى السياسية الاستراتيجية الأميركية التي تسعى واشنطن إلى عمليات إنفاذها في العالم العربي.

لذلك، وببساطة مفرطة، تلك السمسّاة «عملية السلام» في منطقة الشرق الأوسط التي ألقى على أرواحها تراوح مكانها عبر مشروع اتفاق الإطار الجيمّد الآن (نوه الرочи مارتن أندريك المستقل من منصف، بمساعدة جون كوري وبيابعان من البلدبيريرغ الأميركي جنين الحكومة الأميركية) فهو اتفاق لإدارة الصراع أميركياً إلى حين معرفة طبيعة ما ستنتجه هذه الثورات الشعبية في المنطقة العربية، فكان العدوان على غزّة الآن تمهيدا له لإحيائه من جديد، وبالتالي فرضه عبر إنراهها المقاومة فكراً وثقافة وتشكيلاً وتسليحاً... هكذا يعتقد بعض الغُرب وبعض النظام الرسمي العربي المؤلغ في الخنوع والتبعية والذل، وتسهي الولايات المتحدة الأميركية إلى سيناريوات السيطرة والإحكام عبر المسكر العربي بوجوه مدنية، كما تستعد لبيع السلاح من مخازنها، وفتح حوار جديد مع الحركات الإسلامية، لكي تحافظ على مستويات اللهب والنيران المشتعلة، لإعطائها الشرعية الاممية، فلا تتدهور الأمور إلى ما لا يحد عقباه، من الزاوية الأميركية.

ردود الفعل القوية والمنسجمة مع رؤية الدولة في الشارع الأردني المسيس أبطره الشعبية والإعلامية والسياسية والحزبية والعشائرية والرافض أي تدخلات أميركية في شؤون دولته أربكت أيضا السياسة الخارجية الأميركية التي تنظر إلى الملف الأردني كمبرجات للطف الفلسطيني، والرهان يكون على تماسك الجبهة الداخلية الأردنية ضد محاولات أميركية تمارس في الخفاء والعلن على الدولة الأردنية، وعلى الملك نفسه، للقبول ببعض مخارج مفاوضات التقييد (الطنينة والسريّة) التي تمثّد منذ فترة، وتعقد واشنطن وبعض النظام الرسمي العربي أنّ نتائج العدوان البربري على غزّة ستحييها مجدداً، من جديد خاصة إذا اندلعت انتفاضة ثابّلة في الضفة الغربية المحتلة، حيث ستشكل الأخيرة عامل ضغط كبيراً على الملبخ السياسي والأمني الأردني للقبول في النهاية بما هو مطروح، فهل ينجح السفلة من غرب وأميركيين وبعض نظام رسمي عربي في تصفية الموضوع الفلسطيني نتيجة العدوان على غزّة إلى نجح في مساراته المرسومة على حساب الساحة الأردنية؟!

بعبارة أخرى، سوف تسعى أميركا، إلى خلق حالات من التوتّر

أراء

المنشور في العدد 1547 من مجلة "الشرق الأوسط"

«الفوضى الخلاّقة» مثلما أسماها غلاة القادة في الغرب، ومسميّةً «الشرق الأوسط الجديد» و«الشرق الأوسط الكبير» ما هما سوى تجسيد لهذا المشروع الذي تحققه الفوضى الهذامة في بلادنا وما يجاورها. بلى، هي خلافة لأهل الغرب، تخدم مصالحهم وتحققها وتهيئ أفضل الظروف لفرض الدولة اليهودية. خلافةً لانها رابحة، فلا خسارة دماء ولا أموال، وهنا يمثّل النور العربي وقادة الدول المتخلّفة المتمخمون بأموال النفط والغاز، إذ يهيئُ إليهم أنهم يعملون لحماية عروشهم وتحقيق ذواتهم، غير عابئين بأنهم مجرد بيداوق على رقعة يدبرها عتاة المساونية العالمية، وبأنّ كراسيمه الأكثر قابلية للتزلق والسقوط، وبأنّ الأموال التي يتربّعون عليها هي في صناديق لا يملكون مفاتيحها، وبأنّ الأسلحة التي يفرضها الغرب عليهم ويقبض أثمانها من عاداتهم هي لقتلهم في النهاية بعد القضاء على شعبهم وإذلالها بعد إفقارها.

شذبي هي هؤلاء القادة واقعهم لِم لم يكونوا على ادراك تام به، لكن وعيمم بلا فائدة، فهم ما كانوا ولن يكونوا أصحاب قرار إنما مجرد رعاة على رأس قطعان من البشر ساهموا في تدجينها وقضوا على قادة الرأي والوعي فيها، أو شرّدهم في أصقاع الدنيا لتحتضنهم الدوائر الخارجية المختصة، تدجن بعضهم فيكون البديل ما حصل للبعض، وبينهم على سبيل المثال الشبلي وكرزاي، وحتى السياسي، ومثا بلّ الوف لم يظهروا على الشاشة حتى الآن، بل في اللحظة المناسبة، ولا يقابحنّا ظهور المزيد منهم.

إنّه الواقع المرير الذي تعانیه الشام، والعراق، اليمن، ومصر، وليبيا، وقد يقوم غداً في الخليج وغيره... وهذا استكمال لمشروع ينفذ بالفعل المسبب للعمليات الاستخباريّة السريّة، والردود عشوائية. حتى ردود الفعل بلا تخطيط هي فائدة التأثير... وآين الثريا من الثرى!

ما يحصل في المحيط يتجسّد الآن في غزّة، فيصبح القاتل توصيفا «معدّتي عليه»، والقتلى الأبرياء هم المعتدون!

بمستويات عالية الشدّة بين الدول القطرية العربية التي ستشكل مراكز قياداتها بشكل آخر يختلف عن التنعيمات السابقة، ثم تعمل على إثارة الخلافات عبر المكائد والفنن التي تتقنها واشنطن عبر مخابراتها، بين هذه الكيانات العربية، وتذهب بها نحو التصعيدات الأمنية والعسكرية وعمليات التبعية السلبية، ومن شأن ذلك أن يدفعها إلى حشد القوات العسكرية والقيام بالعمليات الاستخباريّة السريّة، والردود عشوائية. حتى ردود الكيانات العربية عن منظومات السلاح الأميركي لأجل تنشيط الاقتصاد الأميركي المتباطئ النمو.

تؤكّد المعلومات أنّ الحكومة الأميركية اللاحقة، أيّا تكن، تسعى إلى أن تكون الجيوش العربية عماد النظم الحاكمة الجديدة، إنّما بوجوه مدنية، بحيث تسيطر واشنطن من وراء الحجاب على تلك الأنظمة، ونتيجة التوترات الناشئة بفعل أميركا، فإنّ تلك الأنظمة الحاكمة يصبغ جديدة، سوف تسعى إلى استغلال ثروات البلاد والعباد ومواردها الأساسية، وليس إلى تطوير الاقتصاد وتحسين أوضاع الشعوب، بل إلى إضراء السكان من المخازن الأميركية، وفيها السلاح مخزّن الذي يعلوه الشرء. وتتم هذه العملية الجهميّة عبر المستويات العسكرية، والاستخبارية التي تحكم وتسيطر في الخفاء والمتفاهم مع الولايات المتحدة مسبقاً.

تسعى الولايات المتحدة الأميركية، بالتنسيق مع حلف الناتو وبعض دول الاتحاد الأوروبي، إن لم يكن معظمها، يسعون وبوتيرة مستمرة، إلى استخدام الأزمة كاسلوب إدارة مقدم للأزمة السياسية الراسبية والعربية الشعبية التي تُخرج من محور الكبت والحرمان لتنتج أزمات أخرى في المنطقة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إسقاط باقي الأنظمة الجمهورية الشمولية العربية، وقد تتطور الرؤى الحالية نحو إسقاط الأنظمة الملكية في الساحات العربية الأخرى، فما يحكم علاقات واشنطن بما يحصل في المنطقة هو المصالح والمصالح فحسب.

ذر الرمداف في العيون ما قاله إيوت أبرامن حول أنّ الملكية الدستورية هي نوع من الديمقراطية، وهي رسالة إلى الملوك العرب، لإعادة إنتاج أنظمة حكمهم من جديد، وفق صيغ مقبولة وعقود اجتمابعية مستحدثة، فإنتاج الأزمات في المنطقة لإسقاط الأنظمة الجمهورية الشمولية حتّى اللحظة.

تتقد والمعليات والتطورات الدراماتيكية، في الشرق الأوسط ومحركات محرّجاتها ميكانيكيات فعلها إلى بلورة بعد سياسي أمني مزدوج ينطوي على مرتكزين مهمين، الأول أنّ ثمة عمليات احتجاجية شعبية في العديد من دول الشرق الأوسط، والثاني أنّ ثمة عمليات سرية استخبارية، تقوم بها شبكات الاستخبارات الأميركية و«الإسرائيلية» والأوروبية لتوجيه نشاطات تلك الاحتجاجات والثورات الشعبية على نحو يبقي على من بقي من حلفاء واشنطن وشبكات تحالفها في المنطقة، مع إضفاء خصومها.

تسعى الولايات المتحدة الأميركية مع حلفائها إلى إنجاح خطة توظيف السلطات التونسية الجديدة بعد التوافقات السياسية الأخيرة بطاقتها وشكلها الراهن، كونها قادرة على توجيهات السياسة الخارجية التونسية المرتبطة وطنفياً بباريس وواشنطن، من ضرورة تقديم المزيد من الدعم والمساعدات لهذه السلطات الجديدة، لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الداخلية.

كما تسعى واشنطن رغم ترددها إلى تحقيق سيناريو دعم السلطات المصرية الحالية على نحو أكثر التزاما بينوا اتفاقية كامب ديفيد لعام 1979، وبالتعاون المصري - الأميركي - «الإسرائيلي» في الشؤون السياسية والدبلوماسية الشرق الأوسطية، وفي هذا رسالة إلى الفدرالية الروسية.

من ناحية أخرى، تريد أميركا حماية الأنظمة الخليجية والأخرى، الخليفة لها من الانهيار، والعمل على تطبيق هدفها من خلال حصّ تلك الدول على إجراء الإصلاحات الممكنة التي من شأنها إرضاء الجماهير، وتنفيس واحتواء أحقناناتهم، من دون أنّ تقدم تلك الأنظمة، تنازلات حقيقية تضعفها، وفي الوقت نفسه عدم الإضرار بالمصالح والمجالات الحيوية لأميركا، والمتّصلة في السيطرة على الموارد وحماية أمن الكيان الصهيوني في المنطقة.

■ محام، عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية الأردنية

www.rousanlegal.Opi.com

mohd_ahamd2003@yahoo.com